

البرلمان يستنكر محاولة اغتيال الشيخ بن عزيز

المجلس صغير حمود بن عزيز الشفاء العاجل. ودعا المجلس الحكومة بأجهزة لها المختصة ملاحقة الجناة والكشف عنهم والقضاء القبض عليهم وإحالتهم للقضاء، لينالوا جزاءهم الرادع وإعلان ذلك للرأي العام والعمل من أجل مكافحة الجريمة قبل وقوعها.

استنكر مجلس النواب في جلسته المنعقدة الإثنين الماضي برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي محاولة الاغتيال التي تعرض لها عضو المجلس الشيخ صغير حمود بن عزيز، وترحم على الشهداء الذين قضاوا نحبهم في ذلك الاعتداء الأثم وتمنى للجرح ومنهم عضو

11

الميثاق



في مكاشفة جريئة لـ «البركاني»:

الحكومة يحاصرها من الأمام «جلال واللجان الشعبية» ومن اليسار «بن مبارك»

هادي قتل الشراكة والحوثي قتل السلم والخليجيون أوقفوا كل شيء، المؤتمر يتعهد بدعم ومساعدة الحكومة والعمل على إنجازها

جميع الأطراف السياسية في 21 سبتمبر الماضي لم يبق منه إلا الاسم فقط. وقال: "أشهد لله أن اثنين قد قتلوا اتفاق السلم والشراكة.. هادي قتل الشراكة والحوثي قتل السلم". وأضاف أن الحكومة جاءت بمجردين، مشيراً إلى أن التجريب بالمجرب نقصان في العقل. ماذا استنصعون ودول الخليج قد أوقفت كل شيء؟ مؤكداً أنه رغم إقصاء المؤتمر الشعبي العام من الحكومة إلا أنه أقسم بمبدأ وقوف ومساعدة ودعم المؤتمر للحكومة والعمل على إنجازها.

اليمني. حيث أكد البركاني في حديث جريئ وشجاع أمام البرلمان أن حكومة خالد بحاح لن تتمكن من ممارسة مهامها في ظل الأوضاع الراهنة. وقال البركاني مخاطباً الحكومة خلال حضوره البرلمان لمناقشة برنامجها: "ماذا استنصعون وأمامكم جلال واللجان الشعبية وعلى يساركم أحمد بن مبارك". وتابع: "انتم محاصرون من بين عدة جهات ولن تتمكن الحكومة من أداء أي دور". وأكد البركاني أن اتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي وقعت عليه

لخص الشيخ سلطان البركاني رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام المشهد في الساحة والتحديات التي تواجهها الحكومة الجديدة بكلمات صادقة ونابغة من القلب ومعبرة عن حقيقة استشعار المؤتمر بالمخاطر والتحديات التي تواجهها البلاد بشكل عام وليس حكومة بحاح فقط.. وهي المكاشفة التي لاتزال حديث الشارع والمهتمين بالشأن السياسي



برنامج حكومة بحاح في ميزان البرلمان



الانتخابات هي الحل

ياسر شمسان الشبوتي

يرى مراقبون للشأن اليمني بأن تطورات مهمة قد تشهدها البلاد خلال الأشهر القليلة القادمة، حيث من المقرر أن يجري استفتاء على الدستور الجديد والذي تشير المعلومات إلى أن لجنة صياغته أضحت في مراحل إعدادها الأخيرة ويتوقع الانتهاء من صياغته قريباً، أي في شهر فبراير بعد مرور عام على انتهاء فترة الرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي وكما أنها تمثل السنة الثالثة لحكمه عقب الاتفاق على التمديد له لمدة عام كامل خلال مؤتمر الحوار الوطني.

وفي هذه الأثناء تؤكد معلومات أن تحركات دبلوماسية إقليمية ودولية واسعة ومكثفة تجري للتواصل مع شخصيات سياسية يمنية بارزة في الداخل والخارج من أجل الوصول إلى توافق سياسي على مرحلة جديدة سيدخلها اليمن ومن المرجح الإعلان عنها منتصف العام القادم، سيما وأنه بعد مرور ثلاث سنوات على توقيع المبادرة الخليجية الأولى لاتزال اليمن تمر بمرحلة فراغ دستوري «سياسي»، فضلاً عن تردّي الخدمات الأساسية والمواطنين والتي أظهرته بوضوح معظم التقارير الصادرة عن الجهات الرسمية والمنظمات المدنية اليمنية والدولية، بالإضافة إلى الغياب شبه الكامل لقوات الأمن.. وعلى ذات الصعيد أظهرت تقارير اعلامية أن سلطنة عمان الشقيقة تجري اتصالات مكثفة مع جماعة أنصار الله «الحوثيين» والحزب الاشتراكي اليمني والحراك الجنوبي من أجل اقناعهم بالقبول بمبادرة خليجية جديدة «2»، بيد أن تصريحات الأمين العام لمجلس التعاون وغيرها قطعت الطريق، عن مثل هذه المحاولات، لكنها استشعرت خطورة الأوضاع التي تمر بها اليمن، الأمر الذي دفعها إلى ممارسة ضغوط لإعادة تنفيذ المبادرة الخليجية وألقتها واتفاق السلم والشراكة، وإجراء استفتاء على الدستور الجديد والالتزام بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وتشير المعلومات إلى أن ثمة مناقشات يجري بحثها تتضمن الاستفتاء على الدستور وإجراء انتخابات «رئاسية»، وبرلمانية، ومحلية، في وقت واحد بهدف إخراج البلاد من الأزمة.

الخارج وإنما يمثلون بها". وانتقد الشاطر تدخلت وزارة العدل في أعمال الهيئة العامة للأراضي فيما يخص أعمال السجل العقاري.

ودعا النواب محسن البحر وعبدالله المقطري وعبد الحميد حريز وعبد به بشر إلى إصلاح قطاع الطاقة.

وقال المقطري إن الطاقة الاسمية المولدة من المحطات الحكومية 1200 ميغا في حين الطاقة العاملة 853 ميغا. وقال "لماذا لا ترفع الطاقة على الامكانيات الفعلية للتوليد لتوفير 300 ميغا من الطاقة المشتركة. وأشار إلى أن تكلفة الميغا الواحد من الطاقة المشتركة تبلغ مليونين و 500 ألف دولار سنوياً. وتصل الطاقة المشتركة في اليمن إلى 400 ميغاوات.

واستغرب النائب محسن البحر تأخر تركيب محطة مارب الغازية الثانية (تبلغ طاقتها نحو 450 ميغا) مع أن موعد دخولها كان العام الفائت ورحل إلى السنة الجارية.

وفي البرنامج ذكرت الحكومة دخول المحطة للخدمة العام القادم وقال: إن توريينات المحطة ظلت خمسة أشهر في أحد الموانئ وشهر أمام السفارة القطرية في حين أكثر من مليار تنفق على الطاقة المشتركة.

وفي مضمراً آخر أشار البحر إلى شكوى الحكومة من ضعف تمويل برامجها في حين بلغت المساعدات الخارجية تزيد من 11 مليار دولار، قال إنها تتعرض للهدر جراء عدم القدرة على استيعابها. وأورد أمثلة على استخدام المساعدات في بعض القطاعات مشيراً إلى استغلال 9% فقط من المساعدات الخارجية المخصصة للطاقة، و 36% في الزراعة، و 26% في الصحة، واستخدام قطاع التعليم العالي 4% من المساعدات الخارجية، والتعليم الفني أقل من 1%.

شرع مجلس النواب أمس بمناقشة برنامج حكومة خالد بحاح الذي تقدمت به مطلع الأسبوع الماضي وشكل المجلس لجنة مشتركة من الجانبين لبلورة ملاحظات النواب على البرنامج. وركزت نقاشات البرلمان على الشراكة والجوانب الامنية والاقتصادية وقطاع الطاقة.



الشاييف :أتحدى وزارتي الدفاع والداخلية توفير الأمن في العاصمة فقط

بشر : الحكومة تريد شراكة ثلاثة أحزاب وخمس منظمات فقط

نبيل باشا :تجميد أموال اليمنيين في الخارج لا يخدم اليمن بل الدول التي تجمدها

الشاطر : على الحكومة تحسين أدائها الدبلوماسية في الخارج

حريز : برنامج الحكومة تضمن طموحات مئوس منها بالنسبة للقضية الجنوبية

المقطري : الطاقة الكهربائية العاملة أقل بكثير من الطاقة المولدة

البحر : لمصلحة من تأخر تركيب محطة مارب الغازية الثانية

وأضاف "نحن نراهن على أشقائنا ولن نسبح لاية فئة بأن تكون أداة للإضرار بهم من هذا البلد". وحث بسام الشاطر الحكومة على إصلاح أدائها الخارجي بإجراء إصلاحات على وزارة الخارجية تحسن الأداء الدبلوماسي برفع مستحقات الدبلوماسيين وتأهيلهم. وأشار إلى أن مخصصات المعهد الدبلوماسي المعني بالتأهيل لا تتجاوز خمسة ملايين ريال في السنة. وقال "الدبلوماسيون لا يمثلون اليمن في

واعتبر النائب عبد الحميد حريز الذي قال إنه يتحدث باسم "الكتلة الجنوبية" ان البرنامج تضمن طموحات أشار إلى ياسم منها خاصة ما يتصل بالقضية الجنوبية.

وقال ان برنامج الحكومة الجديدة كرر تعهدات حكومة باسندوة السابقة بتنفيذ النقاط العشرين والإحدى عشرة المرتبطة بقضيتي الجنوب وصعدة.

وأضاف ان حديث الحكومتين عن الشراكة عناوين لا يلمسها اليمنيون على الواقع لا سيما بالنسبة لشراكة الجنوبيين في أجهزة الدولة.

وقال النائب عبده بشر إن الحكومة تطرقت للشراكة فيما يوجد في اليمن 45 حزباً سياسياً معترف بها و 14 ألف و 500 منظمة مجتمع مدني، وقال إن السلطة السياسية تريد شراكة مع خمسة أحزاب وثلاث منظمات فقط.

وفي موضوع الأمن والجيش دعا حريز إلى طرح الحكومة لبرنامج مزمن وقصير لتصحيح أوضاع المؤسسات بما في ذلك الوظائف الامنية والعسكرية الوهمية.

وتحدى النائب محمد الشاييف وزير الدفاع والداخلية بما لدى وزارتيهما من مئات الاف من الجنود ومن معدات أن يوجدوا الأمن في العاصمة صنعاء فقط.

وتمنى النائب محمد بكير صلاح أن تتمكن حكومة بحاح من استعادة السلاح الثقيل من الجماعات المسلحة.

وطالب النائبان علي اللهي وبسام الشاطر الحكومة الجديدة بتحديد موقف من عقوبات مجلس الأمن على شخصيات يمنية بينها